الجامعة الإسلامية العالمية ماليزيا
INTERNATIONAL ISLAMIC UNIVERSITY MALAYSIA
يونيورسيتي إسلام انتارابغسا ملايسيا

نـــظرية مـــحاسبة الـــحكام في الفقه السياسي الإسلامي

- دراسة مقارنة -

إعداد

أفراشيم علي

بـــحث تكميلي لنيل درجة الدكتوراه في معارف الوحي والتراث

(الفقه وأصول الفقه)

كلية معارف الوحي والعلوم الإنسانية

الجامعة الإسلامية العالمية – ماليزيا

يوليو ٢٠٠٧م

ملخص البحث

سعت هذه الدراسة لصياغة نظرية خاصة بمحاسبة الحكام وفق الفقه السياسي الإسلامي، ومن أجل ذلك تكونت الدراسة من بابين رئيسين، احتوى أولهما على فصلين اثنين، تحدثت الدراسة في أولهما عن مفهوم النظرية الفقهية، وبيان الفرق بينها وبين القاعدة الفقهية، ومن ثم انتقلت للحديث عن مفهوم الحكم الشرعي، وبيان معانيه القرآنية، وعلاقته بالسلطة والسيادة. وثانيهما ألقى أضواءً على نظام محاسبة الحكام، وحكمه في الإسلام، وذلك من خلال التطرق لتعريف مفهوم محاسبة الحكام ونشئته ومشروعيته وأهميته، فضلاً عن الحديث عن الحكم الشرعي لمحاسبة الحكام وشروط من يقوم بالمحاسبة، والضوابط الواجب توفرها عند القيام بذلك. أما الباب الثاني من الدراسة فقد تكوّن من فصلين اثنين، أولهما في طرق محاسبة الحكام في الفكر السياسي المعاصر، عن طريق الرأي العام، والسلطة التشريعية، والأحزاب السياسية، وبيّن دور كل منها في محاسبة الحكام، فضلاً عن تناول مفهوم فصل السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقانونية، ودورها في تحديد صلاحيات الحكام. والفصل الثاني في محاسبة الحكام في الفقه السياسي الإسلامي، وتناول دور كل من الرأي العام، والسلطة التشريعية، والأحزاب السياسية، ومبدأ فصل السلطات في محاسبة الحكام ومراقبتهم. واقترحت الدراسة تشكيل سلطة سياسية رقابية يعمل أعضاؤها على محاسبة الحكام ومراقبتهم.واتبع في بـــحث القضايا المنهج الاستقرائي والوصفي والتحليلي فالنقدي. وخلصت الدراسة إلى أن محاسبة الحكام ومراقبتهم نشأت منذ بداية الخلق من حيث المبدأ والفكرة، وأن الرسول عليه الصلاة والسلام هو أول من طبق نظام المحاسبة، واتبعه في ذلك خلفاؤه الراشدون، وقد انبنى على ذلك أن محاسبة الحكام تعد من أهم الوسائل لتحقيق الصلاح والعدالة بين الناس ومحاربة الفساد والمنكرات، وبالتالي فهي واجبة على كل مسلم توفرت فيه شروط معينة، كما خلصت إلى أن محاسبة الحكام تتم من خلال عدة طرق منها الرأي العام (الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر)، والسلطة التشريعية التي يتولاها جميع أهل الحل والعقد، والأحزاب السياسية، يضاف إلى ذلك الفصل بين السلطات التشريعية والقضائية والتنفيذية، وولاية الـــمظالم تعمل على محاسبة الحكام ومراقبتهم.

Abstract

This study aims at formulating a theory that covers the issue of holding the rulers into account for their deeds based on Islamic jurisprudence. The study is divided into two parts. The first part consists of two chapters. In the first chapter the study discusses the juristic theory and the juristic rule and the differences between the two. Moreover, it mentioned the concept of legitimate rule and its relation with authority and sovereignty. The second chapter sheds some light on the system of holding the rulers into account and its injunction in Islam. This was done by discussing the concept of holding the rulers into account, its establishment, legitimacy, and importance. The second part of this study consists of two chapters as well. In the first chapter the study focuses on the methods of holding the rulers into account in the contemporary political thought. These methods include the use of public opinion, the legislative authority, and opposition political parties in supervising the rulers and holding them into account. It also discusses the concept of separation of powers and its role in specifying the jurisdiction of the ruler. The second chapter discusses the methods of holding the rulers into account in Islamic political jurisprudence. These methods include the use of public opinion, the legislative authority, opposition political parties, and the concept of separation of powers in supervising the rulers and holding them into account, through an independent political supervising body. The study used the inductive, descriptive, analytical and critical methodologies in discussing its topics. In conclusion, the study has found that the idea and concept of supervising the rulers and holding them into account existed since the beginning of creation. Moreover, the prophet Muhammad peace be upon him was the first person to implement this system, and he was followed by the four righteous caliphs. This means that holding the rulers into account is one of the most important methods of ensuring prosperity and justice among the people and obligatory for all Muslims to implement it in their political system.

APPROVAL PAGE

The dissertation of Afrashim Ali has been approved by the following:

_____
Salih Qadir Karim al-Zinki
Supervisor

_____
Mohamed el-Tahir el-Mesawi
Internal Examiner

_____
Internal Examiner
Younes Soualhi

_____
Muhammad Abdullah Abu al-Fath Bayanuni
External Examiner

_____
Nasr al-Din Ibrahim
Chairman

DECLARATION

I hereby declare that this thesis is the result of my own investigations, except where otherwise stated. Other sources are acknowledged by footnotes giving explicit references and a bibliography is appended.

Name: Afrashim Ali

Signature Date:

الجامعة الإسلامية العالمية ماليزيا

إقرار بحقوق الطبع وإثبات مشروعية استخدام الأبحاث غير المنشورة

حقوق الطبع ٢٠٠٧ محفوظة لـــــ أفراشيم علي.

نظرية محاسبة الحكام في الفقه السياسي الإسلامي

لا يجوز إعادة إنتاج أو استخدام هذا البحث غير المنشور في أي شكل وبأي صورة (آلية كانت أو إلكترونية أو غيرها) بما في ذلك الاستنساخ أو التسجيل، من دون إذن مكتوب من الباحث إلا في الحالات الآتية:

١. يمكن للآخرين اقتباس أية مادة من هذا البحث غير المنشور في كتاباتهم بشرط الاعتراف بفضل صاحب النص المقتبَس وتوثيق النص بصورة مناسبة.
٢. يكون للجامعة الإسلامية العالمية ماليزيا ومكتبتها حق الاستنساخ (بشكل الطبع أو بصورة آلية) لأغراض مؤسساتية وتعليمية ولكن ليس لأغراض البيع العام.
٣. يكون لمكتبة الجامعة الإسلامية العالمية ماليزيا حق استخراج نسخ من هذا البحث غير المنشور إذا طلبتها مكتبات الجامعات ومراكز البحوث الأخرى.
٤. سيزود الباحث / الباحثة مكتبة الجامعة الإسلامية العالمية ماليزيا بعنوانه / عنوانها مع إعلامها عند تغير العنوان.
٥. سيتم الاتصال بالباحث أو الباحثة لغرض استحصال موافقته/ موافقتها على استنساخ هذا البحث غير المنشور للأفراد من خلال عنوانه / عنوانها البريدي أو الإلكتروني المتوفر في المكتبة. وإذا لم يستجب الباحث أو الباحثة خلال عشرة أسابيع من تأريخ الرسالة الموجهة إليه أو إليها، ستقوم مكتبة الجامعة الإسلامية العالمية ماليزيا باستخدام حقها في تزويد المطالبين به.

أكّد هذا الإقرار: أفراشيم علي.

....

التوقيع التاريخ

يسرني ويشرفني أن أهدي هذه الرسالة:

إلى والدي الكريـــمين اللذين أكنّ لهما كل الحب والاحترام، إذ يعود لهما الفضل في غرس حب العلم والعلماء في قلبي منذ نعومة أظفاري، وهما اللذان سهرا الليالي وتـــحملا المشاق في سبيل تربيتي حفظهما الله ورعاهما. فأدعو الله عز وجل أن يجعل ثواب هذا العمل في ميزان حسناتـــهما.

وإلى أم أيوب زوجتي الكريـــمة الصالـــحة التي ساعدتني في توفير كل ما أحتاج إليه، خلال فترة إعداد هذه الرسالة

وإلى فلذتي كبدي، ومصدري فرحي وسروري وآمالي وتوقعاتي، ابني أيوب وابنتي رميصاء اللذين أدعو الله أن يربيهما على خدمة هذا الدين والاعتزاز به.

وإلى جميع شيوخي وأساتذتي الأفاضل الذين تعلمت على أيديهم واستفدت من علمهم وتوجيهاتـــهم وإرشاداتـــهم.

شكر وتقدير

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وأشكره سبحانه وتعالى على عونه وتوفيقه لإكمال هذا العمل المتواضع. وأصلي وأسلم على نبينا وحبيبنا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين. قال الله تعالى: ﴿**ومن شكر فإنما يشكر لنفسه**﴾ (لقمان: ١٢). وقال صلى الله عليه وسلم: «**من لا يشكر الناس لا يشكر الله**» (رواه الترمذي في الجامع).

ومن هذا المنطلق الذي دل عليه الكتاب والسنة، أتقدم بالشكر الجزيل والثناء الجميل إلى معلمي الأستاذ الدكتور صالح قادر الزنكي الذي تفضل بالإشراف على هذه الرسالة، وبذل من وقته وجهده الشيء الكثير في سبيل إمدادي بإرشادات وتوجيهات قيمة، كان لها كبير الأثر في متانة ورصانة هذا العمل الأكاديمي، كما أنني لن أنس فضله عليَّ، والمعاملة الطيبة التي لقيتها منه. وأسأل الله سبحانه وتعالى أن يجزيه عني خير الجزاء، وأن يجعل هذا العمل في ميزان حسناته.

كما أتقدم بالشكر والتقدير للسادة الممتحنين الأفاضل من: الأستاذ الدكتور محمد عبد الله أبو الفتح، والدكتور محمد الطاهر الميساوي، والأستاذ المشارك الدكتور يونس صوالحي على قبولهم رسالتي هذه، وإفادتني بإرشاداتهم ونصائحهم الغالية، جعل الله ذلك في ميزان حسناتهم يوم القيامة.

وكما أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى كل من قدم لي يد العون والمساعدة والنصح والإرشاد، وأخص بالذكر فضيلة الأستاذ الدكتور عارف علي عارف، والدكتور حسام الدين الصيفي، والأستاذ المشارك الدكتور عبد العزيز برغوث، والأستاذ المشارك الدكتور محمد أبو الليث، والأستاذ إبراهيم الفارسي، والأخ مضاء منجد، والأخ محمد إبراهيم نقاسي، والأخ أنيس عبد الرحمن، والأخ عبد الله بن محمد الموريتاني، والأخ أحمدو الموريتاني.

ولن أنسى زوجتي المخلصة أم أيوب على ما وفرته لي من جوٍّ هادئ، مكنني من إعداد هذه الرسالة، فليس ثمة شيء أعزّ على الباحث من الاستقرار والراحة النفسية، فلها كل التقدير والشكر والعرفان. وكما أشكر ابني أيوب وابنتي رميصاء اللذين صبرا على فراقي وبعدي عنهما كثيراً وحرمانهما من عاطفة الأبوة في كثير من الأحيان بسبب تفرغي التام لإعداد هذه الرسالة.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

المحتويات

الموضوعات **الصفحة**

ملخص البحث باللغة العربية ..... ب

ملخص البحث بالإنجليزية ..... ج

صفحة القبول ..... د

الإقرار ..... هـ

حقوق الطبع ..... و

إهداء ..... ز

شكر وتقدير ..... ح

محتويات البحث ..... ط

مقدمة ١

أهمية البحث ٤

أسئلة البحث ٦

أهداف البحث ٧

الدراسات السابقة ٧

منهجية البحث ١٧

الباب الأول: مدخل إلى محاسبة الحكام ١٨

الفصل الأول: مفهوم النظرية الفقهية وطبيعة نظام الحكم في الإسلام ٢٢

المبحث الأول: مفهوم النظرية الفقهية وبيان الفرق بينها وبين القاعدة الفقهية..... ٢٥

المبحث الثاني: طبيعة نظام الحكم في الإسلام وعلاقته بالسلطة والسيادة ٣٦

الفصل الثاني: أضواء على محاسبة الحكام، وحكمها في الإسلام ٦٣

المبحث الأول: محاسبة الحكام تعريفها ونشأتها ومشروعيتها وأهميتها ٦٦

المبحث الثاني: الحكم الشرعي لمحاسبة الحكام وشروط من يقوم بها وضوابطها ١٠٣

الباب الثاني: طرق محاسبة الحكام في الفكر السياسي والفقه السياسي الإسلامي ١٤٤
الفصل الأول: طرق محاسبة الحكام في الفكر السياسي المعاصر ١٤٦
المبحث الأول: الرأي العام وأسس تقويته ودوره في محاسبة الحكام ١٤٨
المبحث الثاني: السلطة التشريعية ودورها في محاسبة الحكام ١٦٨
المبحث الثالث: مفهوم الأحزاب السياسية ودورها في محاسبة الحكام ١٨٤
المبحث الرابع: مبدأ الفصل بين السلطات ودوره في تحديد صلاحيات الحكام ومحاسبتهم ٢٠٠
الفصل الثاني: طرق محاسبة الحكام في الفقه السياسي الإسلامي ٢٠٩
المبحث الأول: الرأي العام وأسس تقويته ودوره في محاسبة الحكام ٢١٢
المبحث الثاني: السلطة التشريعية ودورها في محاسبة الحكام ٢٥٣
المبحث الثالث: الأحزاب السياسية ودورها في محاسبة الحكام ٢٧٠
المبحث الرابع: مبدأ الفصل بين السلطات ودوره في محاسبة الحكام ٢٨٣
المبحث الخامس: ولاية المظالم ودورها في محاسبة الحكام ٣٠٦

الخاتمة ٣٣٩
نتائج البحث ٣٤٠
مقترحات البحث ٣٤٢

المصادر والمراجع ٣٤٤

بسم الله الرحمن الرحيم

الـــمقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، وعلى آله وصحبه أجمعين. أما بعد:

فإن الله تعالى أمرنا بالقيام بإصلاح الـــمجتمع، كما أمرنا أن نصلح أنفسنا، وهذا هو الـــمقصد العام في شريعة الله تعالى لعباده في هذا الكون. يقول الإمام ابن عاشور: "إن الـــمقصد العام من التشريع هو حفظ نظام الأمة واستدامة صلاحه بصلاح الـــمهيمن عليه وهو نوع الإنسان"[1] . ويقول الإمام الشاطبي: "إن وضع الشرائع إنـــّما هو لـــمصالح العباد في العاجل والآجل معاً"[2] .

فالـــمقصد الكلي الـــمستقرأ، كما عبر عنه ابن عاشور، في خلق الإنسان في هذه الأرض هو إصلاح البشرية. ولا شك أنّ الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر والنصيحة للأمة هو من أهم الوسائل التي يمكن أن يتحصل بها ذلك المقصد العام في الشريعة الإسلامية. فالـــمحاسبة مع قواعدها وشروطها وضوابطها جزء كبير من باب الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر ولا سيما مـــحاسبة الأمة لحكامها في الفقه الإسلامي. لأنّ الراعي أو الحاكم للرعية أو للأمة – كما عبّر عنه ابن خلدون – هو القائم في أمورهم[3]، يـــحكم وفق قوانين سياسية مفروضة يسلِّم بـــها الكافة وينقادون إلى أحكامها[4].

فالـــحاكم في الإسلام هو القائد الذي يقود الأمة في ضوء القرآن الكريم والسنة النبوية والقواعد الشرعية نـــحو إصلاح هذا الكون بما أراده الله تعالى. ولهذا أوجب الله تعالى على الأمة أن تطيع حكامها، بـــحيث قرن الله تعالى هذه الطاعة بطاعته وبطاعة رسوله صلى الله عليه وسلم، يقول الله تعالى: ﴿**يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا**

---

[1] ابن عاشور، محمد الطاهر، **مقاصد الشريعة الإسلامية**، تحقيق: محمد الطاهر الميساوي (عمان: دار النفائس، ط١، ١٤٢١هـــ/ ٢٠٠١م)، ص٢٧٣.

[2] الشاطبي، إبراهيم ابن موسى اللخمي، **الـــموافقات في أصول الشريعة**، تحقيق: أبو عبيدة، مشهور بن حسن آل سلمان (الرياض: دار ابن عفان، ط١، ١٤١٧هـــ/ ١٩٩٧م)، ج٢، ص٩.

[3] ابن خلدون، عبد الرحمن، **مقدمة ابن خلدون** (بيروت: دار الكتب العلمية، ط٨، ١٤٢٤هـــ/ ٢٠٠٣م)، ص١٤٩.

[4] الكعكي، يحيى أحمد، **معالم النظام الاجتماعي الإسلامي** (بيروت: دار النهضة العربية، ط٣، ١٩٩٢م)، ص١٦٩.

الرسول وأولي الأمر منكم﴾ (النساء: ٥٩).

ولكن هذه الطاعة للحاكم مقيدة بطاعته لله ورسوله صلى الله عليه وسلم، فإذا كان الحاكم ليس مطيعاً لأوامر الله تعالى ويأمر بما يخالف شريعته عزّ وجلّ فليس للأمّة أن تطيعه. يقول النبي صلى الله عليه وسلم: **‹‹لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق››**[٥]. بل المناصحة والمحاسبة والتعقيب على أخطاء الحاكم ومعارضته أو عصيانه فرض عينٌ على الأمة كلّها، وجعلها الرسول عليه السلام من أفضل معاني الجهاد في سبيل الله بقوله صلى الله عليه وسلم: **‹‹أفضل الجهاد كلمة حقٍّ عند سلطان جائر››**[٦].

لأنّ هذا الحاكم ما هو إلاّ إنسان يصيب ويخطئ، يؤخذ من كلامه ويرد عليه إلاّ الرسول صلى الله عليه وسلم، كما يقول الإمام مالك بن أنس رحمة الله عليه، إذ العصمة بعد محمد صلى الله عليه وسلم ليست لأحد.

فما دام الأمر كذلك كان حريّاً بالشريعة الإسلامية أن لا تغفل موضوع المحاسبة ومعالجتها، وهذا ما هو واقع فعلاً من خلال مسألة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، بل المحاسبة شرعاً كما قال الإمام الماوردي هي الأمر بالمعروف إذا ظهر تركه، والنهي عن المنكر إذا ظهر فعله[٧].

ولذلك علَّم الله تعالى عباده منذ بداية الخلق الاستفسار والسؤال عمّا لا يعرف حقيقته وأسراره ولو من باب المناقشة والحوار. فحينما جعل الله تعالى آدم عليه السلام خليفة في الأرض بقوله: ﴿**وإذ قال ربك للملائكة إنّي جاعل في الأرض خليفة**﴾ سألت الملائكة: ﴿**أتجعل فيها من يفسد فيها ويسفك الدماء**﴾.

---

[٥] البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي، **السنن الكبرى**، تحقيق: محمد عبد القادر عطا (بيروت: دار الكتب العلمية، د. ط، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م)، ج٣، ص١٢٢؛ الهيثمي، نور الدين علي بن أبي بكر، **مجمع الزوائد ومنبع الفوائد**،(بيروت: دار الكتب العلمية، د. ط، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م)، ج٥، ص٢٢٦.

[٦] ابن ماجه، أبو عبد الله محمد، **سنن ابن ماجه** (الرياض: دار السلام، ط١، ١٤٢٩هـ/ ١٩٩٩م)، الحديث: ٤٠١٢، ص٥٧٨.

[٧] الماوردي، أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب، **الأحكام السلطانية و الولايات الدينية** (بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م)، ٢٩٩.

وكذلك قول سواد في أثناء معركة بدر لـــمّا طعنه النبي صلى الله عليه وسلم في بطنه بالقدح، فقال: "يا رسول الله أوجعتني وقد بعثك الله بالـــحق والعدل فأوقدني"[٨]. وقد قال صلى الله عليه وسلم عند وفاته: **«فمن كنت جلدت ظهراً فهذا ظهري فليستقد منه»**[٩].

وقد نـــهج خلفاؤه الراشدون هذا الـــمنهج في قبول مـــحاسبة الأمة على أخطائهم في الـــحكم، بل كانوا يشجعون رعيتهم على مـــحاسبتهم، فأبو بكر الصديق يقول: "فإذا عصيت الله ورسوله فلا طاعة لي عليكم"[١٠]. وهذا عمر بن الـــخطاب، حين قال له القائل من أفراد الشعب: "لو رأينا فيك اعوجاجاً لقومناك بسيوفنا"، يقول: "الحمد لله الذي جعل في الـــمسلمين من يقوِّم اعوجاج عمر إذا عوَّج بـــحدِّ السيف"[١١].

فمسألة مـــحاسبة الـــحكام إذن ليست أمراً جديداً في الفقه الإسلامي، وإنما هي أمر ممتد ومستمر منذ أن فكر الرسول صلى الله عليه وسلم بتأسيس الدولة الإسلامية، وإرساء قواعدها، ومنذ أن نزل على قلبه الروح الأمين بالقرآن الكريم إلى الآن[١٢]. ولكن هذه المسألة غابت عنا كثيراً بـــمرور الزمن من حيث التطبيق على الأقل، مـــما تـــسبب في غياب قانون شرعي يسمح للأمة أن تسأل عن تصرفات الـــحكام.

ولـــهذا يرى الباحث أن أحد الأسباب في غياب تطبيق هذه الـــمحاسبة هو عدم وجود دراسة علمية شاملة مستقلة تقدم جملة من القواعد والـــمناهج والوسائل التي تساعد على تـــحقيقها.

---

[٨] ابن هشام، **السيرة النبوية**، تـــحقيق: مصطفى السقا وابراهيم الأبياري وعبد الـــحفيظ شلبي (بيروت: دار إحياء التراث العربي، ط٢، ١٤١٧هـــ، ١٩٩٧م)، ج٢، ص٢٣٨.

[٩] الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير، **تـــأريخ الطبري: تاريخ الأمم والملوك** (بيروت: دار الكتب العلمية، ط٢، ١٤٢٤هـــ/ ٢٠٠٣م)، ج٢، ص٢٢٧.

[١٠] البيهقي، أحمد بن الحسين، **السنن الكبرى**، تـــحقيق: محمد عبد القادر عطا (مكة المكرمة: مكتبة دار الباز، ط١، ١٤١٤هـــ/ ١٩٩٤م)، ج٦، ص٣٥٣.

[١١] الـــمدني، محمد محمد، **نظرات في اجتهاد الفاروق عمر بن الـــخطاب** (عمان: دار النفائس، ط١، ١٤١٠هـــ/ ١٩٩٠م)، ص١٨٨.

[١٢] القاسمي، ظافر، **نظام الحكم في الشريعة والتاريخ الإسلامي: الـــحياة الدستورية** (عمان: دار النفائس، ط٦، ١٩٩٠م) ١، ص١٠١.

وفي ظل هذه الإشكالية سيقوم الباحث بدراسة موضوع قواعد المحاسبة في الفقه الإسلامي ووسائلها دراسة شاملة ومستقلة تحيط بجميع زوايا الموضوع للوصول إلى النتيجة التي تحقق مصالح الأمة وتتفق مقاصد الشريعة الكلية ونصوصها الجزئية.

أهمية موضوع محاسبة الحكام:

الحاكم في الفقه الإسلامي هو القائد الذي يدبر شؤون رعيته ويحقق مصالحهم العامة في ضوء الشريعة الإسلامية. لذلك إذا نظرنا إلى سيرة النبي صلى الله عليه وسلم نجد أنه كان يحرص كلّ الحرص على تعيين الأكفاء من الأمراء والولاة. وكان صلى الله عليه وسلم لا يولي للإمارة إلاّ من هو أهل لها، وكان حريصاً على ذلك إلى درجة أنه كان يصف تولي الإمارة بدون كفاءة بأنها خزي وندامة يوم القيامة، وذلك لما طلب أبو ذرّ رضي الله عنه توليته حيث قال: "ألا تستعملني يا رسول الله"، فرد عليه النبي صلى الله عليه وسلم بقوله: «**يا أبا ذرّ! إنك ضعيف، وإنّها أمانة وإنّها يوم القيامة خزي وندامة إلا من أخذها بحقها وأدى الذي عليه فيها**»[١٣].

فمن هذا المنطلق تأتي أهمية مسألة محاسبة حكام الأمة، رغم أن الإسلام يشترط صفة الكفاءة في تولي الإمارة إلاّ أنّ الإنسان مهما أوتي من قوة وخصال يبقى ضعيفاً في تصرفاته الإدارية والمالية والتشريعية والقضائية والتنفيذية، كما قال تعالى: ﴿**وخلق الإنسان ضعيفاً**﴾ (النساء:٢٨). وإذا ربطنا مبدأ كفاءة الحاكم ومقامه في قيادة الأمة بمبدأ ضعف الإنسان في الصبر عن الشهوات والغرائز، نجد أنّ محاسبة حكام الأمة تكون من أهم الأمور التي لابد أن تعالج بأحسن الطرق.

ولهذا شرعت لنا محاسبة حكام الأمة عن تصرفاتهم في كل المجالات وقاية من الوقوع في الانحراف في أي صورة من الصور أو علاجاً له بوسائل عديدة ومختلفة تتلاءم مع جسامة الانحراف وطبيعته[١٤]. وقد جعل الإسلام هذه المحاسبة والتناصح عبادة ذات شأن يرضي الله سبحانه وتعالى، بل وجعلت هي الدين كلّه كما قال

---

[١٣] مسلم، أبو الحسين، **صحيح مسلم** (الرياض: دار السلام، ط٢، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م)، الحديث: ٤٧١٩، ص٨١٩.

[١٤] حسنين، علي محمد، **رقابة الأمة على الحكام: دراسة مقارنة بين الشريعة ونظم الحكمية والوضعية** (بيروت: المكتب الإسلامي، ط١، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م)، ص١٧.

صلى الله عليه وسلم:«**الدين النصيحة**»[١٥].

ومن الجدير بالذكر أن الفقه الإسلامي قد عالج موضوع المحاسبة تحت اسم الحسبة، وتعني التدبير أو احتساب الأمر عند الله[١٦]... والاحتساب يأتي بمعنى الإنكار على شيء[١٧]. والحسبة في حقيقتها الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بهدف إصلاح الإنسان وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية وتوجيهاتها[١٨].

وهي دعوة للتذكير والإرشاد إلى وجوه الخير والمعروف.. والتحذير من الوقوع في المنكر أو علاجه إذا وقع.. وهي دعوة شاملة[١٩] ومستمرة تتجاوز المجالات الإجتماعية والأخلاقية إلى المجالات السياسية عموماً، ومنها محاسبة الحكام ومراقبتهم، وذلك راجع إلى إتساع دائرة اختصاصات ومجالات الحسبة وتطورها بتطور المجتمع الإسلامي، لذا أصبحت واجبًا سياسيًّا بعد أن كانت واجبًا اجتماعيًّا على كل مسلم[٢٠].

ولا يصح البحث عن المحاسبة في الشريعة الإسلامية بأشكالها السياسية الحديثة، ولكن إذا أردنا أن نتعرف إلى مفهومها الأصلي في نصوص الشريعة أو إلى مقاصدها وروحها لوجدنا ما يؤيد وجودها، منذ بعثة النبي صلى الله عليه وسلم[٢١].

والسبب في ذلك يرجع إلى أن وجود الحرية بجميع أنواعها كان وما زال قاعدة أصلية من قواعد نظام الحكم في الإسلام سواء أكانت حرية فردية أم اجتماعية أو سياسية أو دينية. وما دامت هذه القاعدة أصلاً من أصول الإسلام فإنّ المحاسبة تكون نتيجة طبيعية لها، ومن مستلزماتها.

---

[١٥] مسلم، **صحيح مسلم**، الحديث: ١٩٦، ص٤٤.

[١٦] ابن منظور، **لسان العرب**، ج١، ص٣١٤؛ مسعود، **الرائد**، ص٤٨٥؛ إبراهيم، **المعجم الوسيط**، ج١، ص١٧١.

[١٧] ابن منظور، **لسان العرب**، ج١، ص٣١٧، ج٥، ص٢٣٣؛ إبراهيم، **المعجم الوسيط**، ج١، ص١٧١؛ الفيروزآبادي، **القاموس المحيط**، ج١، ص١٤٩.

[١٨] الشيزري، **نهاية الرتبة**، ص٦؛ الماوردي، **الأحكام السلطانية**، ص٢٩٩.

[١٩] الغزالي، **الإحياء**، ج٢، ص٤٨٦.

[٢٠] حسنين، **رقابة الأمة على الحكام**، ص١٨؛ الربابعة، أسامة علي مصطفى الفقير، **أصول المحاكمات الشرعية الجزائية** (عمان: دار النفائس، ط١، ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٥م)، ص١٢٣؛ القاسمي، **نظام الحكم في الشريعة والتاريخ الإسلامي: السلطة القضائية**، ج٢، ص٥٨٨؛ الشاوى، **فقه الشورى**، ص٤٦٨.

[٢١] القاسمي، **نظام الحكم: السلطة القضائية**، ج٢، ص٥٩٠.

فإذا كان الأمر كذلك فإنّ أوّل ما يتبادر إلى الأذهان في وجوب وجود المعارضة (المحاسبة) في نظام الحكم الإسلامي هو مبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، الذي ورد ذكره في نصوص كثيرة من القرآن الكريم والسنة النبوية وإجماع الأمة يقيناً وأقوال الصحابة التي سنذكرها في مشروعية محاسبة الحكام.

وهذا ما قاله الشيخ القرضاوي حيث ذكر إنّ: "المحاسبة والمراقبة في تحليلها النهائي حسب المفاهيم الشرعية ترجع إلى ما يعرف في المصطلح الإسلامي بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وبالنصيحة في الدين، وهي واجبة لأئمة المسلمين وعامتهم"[٢٢].

ولو عدنا إلى مبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بمفهومه المطلق لوجدنا أنّ العديد من النصوص التي وردت في القرآن الكريم والسنة النبوية دعت إلى مراقبة الحاكم ومحاسبته على الزلة والهفوة، وتنبيهه على الخطأ والتقصير في أداء مسؤولياته وواجباته[٢٣].

وبناءً على ذلك أقدم نظرية لمحاسبة الحكام مبيِّنًا مفهومها ومشروعيتها كيفية القيام بها في ضوء الفقه السياسي الإسلامي والفكر السياسي المعاصر.

أسئلة البحث:

للبحث أسئلة منها:

١ – ما مفهوم محاسبة الحكام، وما علاقتها بمبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر؟

٢ – ما مشروعية محاسبة الحكام وما ضوابطها وما شروط من يقوم بها؟

٣ – ما دور الرأي العام والسلطة التشريعية والأحزاب السياسية وفصل السلطات وولاية المظالم في محاسبة الحكام ؟

---

[٢٢] القرضاوي، **فتاوى معاصرة**، ج٢، ص٣٧٨.

[٢٣] القاسمي، ظافر، **نظام الحكم في الشريعة والتاريخ الإسلامي** (عمان: دار النفائس، ج١، ص١٠١ – ١٠٢، ج٢، ص٥٨٨ – ٥٨٩؛ البدوي، **دعائم الحكم**، ج١، ص٥٤٣؛ حسنين، **رقابة الأمة على الحكام**، ص١٨؛ المبارك، محمد، **نظام الإسلام: الحكم والدولة** (بيروت: دار الفكر، ط١، ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٩م)، ص٣٨ – ٣٩.

٤ – ما مدى شرعية الاستفادة من نظم الدول المتقدمة في تطوير محاسبة الحكام في الدولة الإسلامية؟

أهداف البحث:

يهدف البحث تحقيق الأهداف الآتية:

ـ تقديم دراسة مستقلة عن محاسبة الحكام: تعريفاً ونشأةً، وشروطاً، وحكماً.

ـ بيان مفهوم محاسبة الحكام، وعلاقتها بمبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

ـ بيان طرق محاسبة الحكام وأهميتها وضوابطها الشرعية.

ـ تطوير الفقه الإسلامي في مجال محاسبة الحكام في الفقه الدستوري بالاستفادة من نظم الدول المتقدمة في المحاسبة لبناء منهجية إسلامية معاصرة لمحاسبة الحكام.

الدراسات السابقة:

مسألة المحاسبة ليست أمراً جديداً، لذلك قلما نجد كتابا عن نظام الحكم، أو السياسة الشرعية إلا وتناول موضوع محاسبة الحكام ولو جزئيا. ولكن الكتب التي كتبت حول هذا الموضوع بصورة مستقلة قليلة ومحدودة، سنذكرها لاحقاً.

ومن الدراسات السابقة كتاب "**الأحكام السلطانية والولايات الدينية**"[٢٤] للإمام الماوردي، وهو مرجع أساسيّ في دراسة الولاية الإسلامية كالإمامة العظمى أو الخلافة وولاية الوزارة والقضاء والولاية على الحج وتقليد الإمارة على الجهاد ووضع الجزية والخراج وأحكام الإقطاع. وقد تحدث المؤلف عن أحكام الحسبة في الباب الأخير وهو الباب العشرون من الكتاب. وبدأ المؤلف بتعريف الحسبة وحكمها الشرعي ثم ذكر الفرق بين المحتسب المتطوع والمحتسب المكلف وتطرق بعد ذلك إلى شروط المحتسب ثم إلى موضوع اجتهاد المحتسب وشمولية الحسبة وغيرها

[٢٤] الماوردي، أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب البصري البغدادي، **الأحكام السلطانية والولايات الدينية** (بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٠٥هـ/ ١٠٨٥م).

من الأمور التي تتعلق بالـــحسبة.

وسوف يضيف الباحث جوانب أخرى مهمة إلى الدراسة مثل طرق مـــحاسبة الـــحكام وكيفية الاستفادة من نـــظم الدول الـــمتقدمة في تـــطوير مبدأ مـــحاسبة الـــحكام في الدولة الإسلامية.

ويعتبر كتاب "**معالم القربة في أحكام الـــحسبة**"[٢٥] لـــمحمد بن محمد بن أحمد القرشي المعروف بابن الإخوة، من أهم المؤلفات التي كتبت في موضوع الـــحسبة. فقد تـــحدث الـــمؤلف عن شرائط الـــحسبة ووظيفة الـــمحتسب، وعن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. وكذلك تعرض المؤلف إلى قضية الأمراء والولاة.

ومن الـــمؤلفات الـــمتعلقة بـــهذه الرسالة كتاب "**الـــحسبة في الإسلام أو وظيفة الحكومة الإسلامية**"[٢٦] للإمام ابن تيمية. وقد تناول المؤلف في كتابه مسألة الحسبة تناولاً جيداً، وجعل غايتها أن يكون الدين كله لله، وأن تكون كلمة الله هي العليا. وإضافة إلى ذلك تكلم المؤلف عن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وعن منصب الولاية والبدع الـــمخالفة للكتاب والسنة وإقامة الحدود والعقوبات الـــمالية والتغيير والثواب والعقاب من جنس العمل.

وقد فصل الإمام هذا الأمر في كتاب آخر له سماه "**الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر**"[٢٧]. وقد قسم هذا الكتاب إلى فصلين. فصل يتكلم عن مسألة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. وقد بين أن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر هو الذي أنزل الله به كتبه وأرسل به رسله وهو من الدين. وكذلك تحدث المؤلف في الفصل الثاني عن الإخلاص والنية التي لابد أن تكون خالصا لله تعالى في جميع الأعمال الصالحة.

وعلى الرغم من أنّ المؤلف تناول عناوين مـــختلفة عن الـــحسبة إلا إنه لم

---

[٢٥] ابن الاخوة، ضياء الدين محمد بن محمد بن أحمد بن أبي زيد القرشي، **معالم القربة في أحكام الحسبة**، علق عليه ووضع حواشيه: إبراهيم شمس الدين (بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٢١هـــ/ ٢٠٠١م).

[٢٦] ابن تيمية، أحمد، **الحسبة في الإسلام أو وظيفة الحكومة الإسلامية**، تحقيق: إبراهيم رمضان (بيروت: دار الفكر، ط١، ١٩٩٢م).

[٢٧] ابن تيمية، أحمد، **الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر**، تحقيق: أبو عبد الرحمن فاروق حسن الترك (بيروت: دار ابن حزم، ط١، ١٤٢٢هـــ/ ٢٠٠٢م).

يفصل كثيرا في محاسبة الحكام وكيفيتها، وطرق وقواعد محاسبة الحكام في الفقه الإسلامي. وهذه هي الجوانب التي سيحاول الباحث استكمالها في رسالته إن شاء الله تعالى.

ومن الدراسات السابقة أيضاً ما تناوله الدكتور إيهاب زكي سلام في كتابه "**الرقابة السياسية على أعمال السلطة التنفيذية في النظام البرلماني**"[٢٨]. إذ بين معنى الرقابة السياسية وأسباب ظهورها على أعمال السلطة التنفيذية في مقدمة الكتاب. وتحدث المؤلف عن وسائل الرقابة البرلمانية وآثارها، وعن الرقابة السياسية الشعبية، والرقابة السياسية الذاتية.

ومع أن هذا الكتاب من الكتب الجيدة التي كتبت عن هذا الموضوع إلا أنه لم يتعرض إلى جوانب أخرى ذات علاقة بمحاسبة الحكام مثل الحكم الشرعي لمحاسبة الحكام وضوابطها، وقواعد محاسبة الحكام وطرقها. وكذلك لم يتعرض المؤلف أيضا إلى قضايا مهمة مثل الاستعانة بنظم الدول المتقدمة في تطوير مبدأ محاسبة الحكام في الفقه الإسلامي، وبناء منهجية إسلامية معاصرة. وبإذن الله تعالى هذا ما سيقوم به الباحث.

وفي الدراسات السابقة كتاب "**شرعية السلطة والنظام في الحكم الإسلامي: دراسة مقارنة**"[٢٩] للدكتور صبحي عبده سعيد.

تحدث المؤلف في كتابه عن لزوم السلطة الحاكمة وفرضيتها للمجتمع الإنساني، وعن موقف الحق الإلهي مصدراً للسلطة وسنداً لشرعيتها في الفكر والنظم الوضعية وفي الفكر والنظام الإسلامي.

وكذلك تعرض لدور الحق الدستوري مصدراً للسلطة وسنداً لشرعيتها في النظام السياسي الوضعي وفي النظام السياسي الإسلامي. وتناول أيضاً الأساس النفسي والسند الشرعي لطاعة السلطة. كما تناول الإطار القانوني الشرعي لعمل السلطة والضمانات المقررة في النظم الوضعية والنظم الإسلامية، ومقاومة الحاكم الجائر في الإسلام.

---

[٢٨] سلام، إيهاب زكي، **الرقابة السياسية على أعمال السلطة التنفيذية في النظام البرلماني** (القاهرة: عالم الكتب، ١٩٨٣م).

[٢٩] سعيد، صبحي عبده، **شرعية السلطة والنظام في الحكم الإسلامي: دراسة مقارنة** (القاهرة: دار النهضة العربية، ط١، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م).

مع أن هذا الكتاب كتاب جيد ودقيق في موضوعه إلا أنه لم يتناول الوسائل التي تساعد على تطوير محاسبة الحكام في الفقه السياسي الإسلامي كالاستعانة بنظم الدول المتقدمة في تطوير مبدأ محاسبة الحكام في الفقه الإسلامي فيما لا يخالف عمومات الشريعة، وبناء منهجية إسلامية معاصرة لمحاسبة الحكام.

يُعدُّ كتاب "**الرقابة على أعمال الإدارة في الشريعة الإسلامية والنظم الوضعية**"[٣٠] للدكتور سعيد الحكيم من أهم الكتب التي تناولت موضوع المحاسبة، فقد فسّر مبدأ الشرعية في القانون الوضعي والشريعة الإسلامية في باب تمهيدي، ثمّ تناول بعد ذلك الرقابة الشعبية والإدارية والقضائية على أعمال الإدارة في النظم الوضعية والشريعة الإسلامية كطريقة من طرق مراقبة أعمال الإدارة.

وقد ركز على الدور الرقابيّ للرأيّ العام والسلطة التشريعية والأحزاب السياسية في هذا النظام، وجعله من أهم الوسائل التي يمكن أن تراقب الأمة أعمال الإدارة كما تناول طرق رقابة الشعب على أعمال الإدارة في النظم المعاصرة، وتناول طرق المراقبة الشعبية على أعمال الإدارة في الشريعة الإسلامية، وعدّ الشورى والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ومسؤولية الخليفة أمام الله وأمام الأمة من أنفع الطرق التي يمكن للأمة أن تراقب أعمال الإدارة من خلالها. ولكن مع ذلك كل ما عرضه كان بشكل مبسط وبحاجة إلى توضيح مستفيض.

ومن الدراسات المهمة في هذا الموضوع دراسة الدكتور محسن العبودي "**رئيس الدولة بين النظم المعاصرة والفكر السياسي الإسلامي**"[٣١]. وقد تناول المؤلف في هذه الدراسة كيفية اختيار رئيس الدولة ومدى سلطاته واختصاصته في الظروف العادية والظروف الاستثنائية وطرق الرقابة على سلطاته (رئيس الدولة) في النظم المعاصرة والشريعة الإسلامية غير أنّه لم يتناول كل الطرق في مراقبة رئيس الدولة في الشريعة الإسلامية باستثناء المعارضة والمقاومة من خلال الأحزاب

---

[٣٠] سعيد الحكيم، **الرقابة على أعمال الإدارة في الشريعة الإسلامية والنظم الوضعية** (القاهرة: دار الفكر العربي، ط٢، ١٩٨٧م).

[٣١] العبودي، محسن، **رئيس الدولة بين النظم المعاصرة والفكر السياسي الإسلامي** (القاهرة: دار النهضة العربية، ط١، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م).

السياسية كما ناقش طرق محاسبة الحاكم أو الرئيس في النظم الوضعية كالرقابة البرلمانية والقضائية والدستورية والسياسية في النظام السياسي والرئاسي والبرلماني. وهذه المسائل بحاجة إلى تفصيل أكثر فضلاً عن أنّ ثمة وقوفاً وتأمّلاً في بعضها، وهذا ما ستحاول الدراسة فعلها.

وهناك دراسة مهمة تحدثت عن هذا الموضوع وهي ما درسه الدكتور محمد أحمد مفتي تحت عنوان: "**أركان وضمانات الحكم الإسلامي**"[٣٢]. فقد تحدث المؤلف عن ضرورة السلطة السياسية في الإسلام وحاكمية الله تعالى للشرع وسيادة الأمة في السياسة الشرعية وتنظيم شؤون الدولة الإسلامية.

وكذلك تكلم المؤلف عن قصر تولية الإمارة والحكم على من هو أهل لها ودور الشورى ومجلس الشورى والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والأحزاب السياسية والمعارضة الإسلامية في محاسبة الحكام في الشريعة الإسلامية مقارنةً بالقانون الوضعي. ومع أنّ المؤلف تناول الموضوع بشكل جيد فإنّه لم يبين مفهوم المحاسبة ونشأتها وأهميتها كما لم يناقش طرق محاسبة الحكام في الفقه السياسي الإسلامي والقانون الوضعي بالتفصيل مما دعا الباحث إلى إكمال هذا الجانب في رسالته.

وإلى جانب ذلك، هناك كتاب "**الحقوق والحريات السياسية في الشريعة الإسلامية**"[٣٣] للدكتور رحيل محمد غرايبة. ويحتوي على أمور عدة منها: مفهوم الحق والحرية وأثرهما في الحقوق السياسية كحقّ الترشيح والانتخابات وتشكيل الأحزاب السياسية والجمعيات والمعارضة، وحق الشورى وحرية الرأي، وحقّ الأمة في رقابة الحاكم وتقويمه وعزله إن استحق العزل.

وكذلك تكلم المؤلف عن ضمانات الحقوق والحريات السياسية في النظام السياسي الإسلامي والنظم المعاصرة كطرق محاسبة الحكام في الفقه الإسلامي

---

[٣٢] مفتي، محمد أحمد، **أركان وضمانات الحكم الإسلامي** (بيروت: مؤسسة الريان، ط١، ١٤١٧ه/ ١٩٩٦م).

[٣٣] غرايبة، رحيل محمد، **الحقوق والحريات السياسية والشريعة الإسلامية** (الأردن: دار المنار، ط١، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م).

والقانون الوضعي. وقد بيّن الرقابة الذاتية والضمانة الدستورية والقضائية والـــمشروعية وما يتصل بـــهما والفصل بين السلطات والرأي العام في تـــحقيق تلك الـــحقوق والـــحريات السياسية في الشريعة الإسلامية والأنظمة السياسية الـــحديثة.

وعلى الرغم من أنّ هذا الكتاب مهم في السياسة الشرعية إلاّ أنـــّه لم يتكلم عن جانب الـــحق والـــحرية السياسية لـــمحاسبة الحكام بالتفصيل بـــحيث كان كلام الـــمؤلف عن حق الأمة في مراقبة الحاكم ومحاسبته وعزله جاء مجملا، وهذا ما سيقوم الباحث بتفصيله إن شاء الله.

ومـــمن أسهم في توضيح مسألة مـــحاسبة الـــحكام الدكتور أحمد محمد أمين في كتابه الـــمعنون بـــ"**الدولة الإسلامية والـــمبادئ الدستوريـــة الـــحديثة**". فقد تناول فيه نظريات سيادة الأمة وأنواعها في الـــحكم وأهمية تقنين الفقه الإسلامي في هذا الـــمجال. وكذلك تكلم الـــمؤلف عن مفهوم السلطة التشريعية وفصل السلطات والرأي العام أو الرقابة الشعبية، والأحزاب السياسية والرقابة الدستورية على القوانين ودورها في مـــحاسبة الـــحكام في الشريعة الإسلامية والأنظمة الـــحديثة.

وإضافة إلى ذلك بيّن الـــحقوق الشعبية السياسية للمرأة ولغير الـــمسلمين في الدولة الإسلامية إلاّ أنـــّه لم يفصل مفهوم مـــحاسبة الـــحكام وما يتعلق بـــها من أمور مثل مشروعيتها وأهميتها كما لم يناقش كل الطرق الـــمستخدمة في مـــحاسبة الـــحكام بشكل تفصيلي.

ومن الدراسات التي تناولت هذا الموضوع أيضاً كتاب "**حريـــّة الرأي في الـــميدان السياسي في ظل مبدأ الـــمشروعية مقارناً في الديـــمقراطية الغربية والإسلام**"[٣٤] للدكتور أحمد جلال حماد. فقد تعرض هذا الكتاب لـــمفهوم الـــحرية وتطورها وأنواعها وأصولها التأريـــخية في الـــميدان السياسي.

وذكر الأسس التي تستند إليها حرية الرأي السياسي في الفقه الديمقراطي ومذاهب الفلسفية النظرية والـــمبادئ الدستورية العامة، كالشورى والـــمناصحة والأمر

---

[٣٤] حماد، أحمد جلال، **حرية الرأي في الـــميدان السياسي في ظل مبدأ المشروعية مقارنا في الديـــمقراطية الغربية والإسلام** (المنصورة: دار الوفاء، ط١، ١٤٠٨هـــ/ ١٩٨٧م).

بالـــمعروف والنهي عن الـــمنكر والـــمقاومة في الفقه السياسي الإسلامي.

وقد جعل حرية الرأي وسيلة في رقابة الشعب على حكامه ولردّ الطغيان ومقاومة الظلم كما جعلها وسيلة للتقدم وأداة لإصلاح الـــحكم، إضافة إلى حديثه عن مراحل الـــمحاسبة والـــمراقبة كالتعريف والنصح والـــموعظة والتعنيف والـــمخاشنة في القول مع شروطها وآدابـــها.

وعلى الرغم من ذلك فقد اقتصر الكتاب على حرية الرأي وما يتعلق بـــها في الـــميدان السياسي في الفقه الديـــمقراطي والفقه السياسي الإسلامي دون معالـــجة مـــحاسبة الحكام وكيفية تحقيقها في الفقه السياسي الحديث والفقه السياسي الإسلامي.

ويُعدُّ كتاب "**ولاية الـــحسبة في الإسلام**"[٣٥] من الكتب الهامة في موضوع الـــحسبة والذي كتبه الدكتور عبد الله محمد عبد الله لنيل درجة الدكتوراه في جامعة الأزهر عام ١٩٧٤هـــ. تـــحدث الـــمؤلف في كتابه هذا عن معنى الـــحسبة ومشروعيتها وأركانـــها ومكانتها وتطورها، والـــموازنة بين الـــحسبة وغيرها من الولايات الأخرى كالقضاء ووالي الـــمظالم ووالي الـــجرائم وغيرها.

وختم الـــمؤلف رسالته بالرد على فرية الـــمستشرقين، بأن نظام الـــحسبة مقتبس من النظم البيزنطية، وأثبت أن الـــحسبة نظام إسلامي مـــحض.

وعلى الرغم من سعة الكتاب ودقته في الـــموضوع، إلا أنه لم يناقش وسائل مـــحاسبة الـــحكام، وتطوير مبدأ مـــحاسبة الـــحكام في الفقه الإسلامي لبناء منهجية إسلامية معاصرة في هذا الصدد، كما لم يتطرق إلى موضوع فصل السلطات وتـــحديد صلاحيات رئيس الدولة. وهذه هي الـــجوانب التي سيركز الباحث عليها في دراسته إن شاء الله تعالى.

وفي الدراسات السابقة ما كتبه الدكتور صبحي عبد الـــمنعم محمد في كتابه "**الـــحسبة في الإسلام بين النظرية والتطبيق: دراسة مقارنة**"[٣٦]. وقد تـــحدث

---

[٣٥] عبد الله، عبد الله محمد، **ولاية الحسبة في الإسلام**، أصلها رسالة دكتوراه مقدمة إلى جامعة الأزهر الشريف، في كلية الشريعة والقانون، عام ١٣٩٥هـــ/ ١٩٧٤م (القاهرة: مكتبة الزهراء، ط١، ١٤١٦هـــ/ ١٩٩٦م).

[٣٦] محمد، صبحي عبد المنعم، **الحسبة في الإسلام بين النظرية والتطبيق (دراسة مقارنة)** (الفيوم: دار رياض الصالحين، ط١، ١٤١٤هـــ/ ١٩٩٤م).

المؤلف في هذا الكتاب عن الحسبة من حيث تعريفها وبيان نشأتها، وعن المحتسب مع شروطه وواجباته وأدائه والفرق بين المحتسب والمتطوع للحسبة، وبين الحسبة وولاية القضاء وولاية المظالم. ويقارن بين الشيزري وابن تيمية في عصرهما. وناقش شروط المحتسب عند الشيزري وابن تيمية.

وتحدث المؤلف كذلك عن أوجه الاتفاق والاختلاف بينهما. بيد أنّه لم يتناول كثيراً من المسائل والقضايا التي سنبحث فيها.

ومن الدراسات المعنية بهذا الشأن دراسة قام بها الدكتور علي محمد حسنين في كتابه "**رقابة الأمة على الحكام؛ دراسة مقارنة بين الشريعة ونظم الحكمية الوضعية**"[٣٧].

تحدث المؤلف عن تعريف الرقابة الشعبية وأنواعها، وعن الأساس الفلسفي لفكرة الرقابة الشعبية في النظم الوضعية، والأساس الاعتقادي لفكرة الرقابة الشعبية في الشريعة الإسلامية.

وكذلك تحدث عن نطاق الرقابة الشعبية في نظم الحكم الوضعية وعن ونطاق الرقابة الشعبية في الإسلام. وإضافة إلى ذلك تكلم المؤلف عن وسائل الرقابة الشعبية في نظم الحكم الوضعية، وعن وسائل الرقابة الشعبية في الإسلام.

هذا وأنّ المؤلف لم يتعرض في مؤلَّفه إلى القواعد والطرق الشرعية المختلفة لمحاسبة الحكام ونتائجها الإيجابية كما لم يتكلم عن تحديد صلاحيات رئيس الدولة.

والمؤلف ولو أنه تعرض إلى وسائل الرقابة، لكنه لم يفصل في كل الوسائل التي تساعد على تطبيق ممارسة محاسبة الحكام مثل السلطة التشريعية وفصل السلطات ودورهما. وهذا إن شاء الله ما سيكمله الباحث في بحثه.

كذلك تعرفت من خلال قراءتي لهذا الموضوع على كتاب في "**النظام السياسي للدولة الإسلامية**"[٣٨] للأستاذ الدكتور محمد سليم العوّا.

فقد تحدث المؤلف عن الحالة السياسية في جزيرة العرب قبل الإسلام

---

[٣٧] حسنين، **رقابة الأمة على الحكام**.

[٣٨] العوّا، محمد سليم، **النظام السياسي للدولة الإسلامية** (القاهرة: المكتب المصري الحديث، ط٦، ١٩٨٣م).